لتناسب الأفعال المذكورة معه ولا يحسن أن يقدر بَدَلاً مما قبله كما زعم بعضهم لاختلاف معنييهما وعدم دلالة الأول على الثاني .

ثم قلت وَيَجِبُ الاسْتِغْنَاءُ عَنْ جَوَابِ الشَّرْطِ بِدَلِيلِهِ مُتَقَدِّماً لَفْظاً نَحْوُ هُوَ ظالمٌ انْ فَعَلَ أو نِيَّةً نَحْوُ انْ قُمتَ أقُوم ومِنْ ثمَّ امْتَنَعَ في النثر انْ تَقُمْ أقومُ وَبجَوَابِ ما تَقَدَّمَ مِنْ شَرْطٍ مُطْلَقاً أوْ قَسَمٍ الا إن سَبَقَهُ ذو خَبَرٍ فَيَجُوزُ تَرْجِيحُ الشَّرْطِ الْمُؤخَّرِ .

وأقول حذفُ الجواب على ثلاثة أوجه ممتنع وهو ما انتفى منه الشرطان المذكوران أو أحدهما .

وجائز وهو ما وُجِدَا فيه ولم يكن الدليل الذي دَلَّ عليه جملة مذكورة في ذلك الكلام متقدمة الذكر لفظاً أو تقديراً .

وواجب وهو ما كان دليلهُ الجملَةَ المذكورةَ